مجلة العلوم التربوية والنفسية
JOURANL OF EDUCATIONAL AND PSYCHOLOGICAL SCIENCES

العلاقة بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لطفل الروضة في ضوء بعض المتغيرات

د. فاطمة بنت عبدالله بن محمد العقلا

أستاذ علم نفس الطفولة المساعد

قسم الطفولة المبكرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود

البريد الإلكتروني للباحثة

aglaf@ksu.edu.sa

تاريخ استلام البحث: ١٢ / ١٢ / ٢٠٢٢م

تاريخ قبول النشر: ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٢م

مجلة العلوم التربوية والنفسية

جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ١٨٨ ــ ٢١٨، (يناير ٢٠٢٣م)

العلاقة بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لطفل الروضة في ضوء بعض المتغيرات

د. فاطمة بنت عبدالله بن محمد العقلا

أستاذ علم نفس الطفل المساعد

قسم الطفولة المبكرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على العلاقة بين وعي الوالدين ببعض حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما في ضوء بعض المتغيرات. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي على عينة قوامها (١١٦) طفل أعمارهم ما بين (٣– ٨ سنوات)، وأيضًا أمهات أو آباء هؤلاء الأطفال في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وتم تطبيق مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل (إعداد الباحثة)، وبطارية اختبارات لبعض جوانب النمو للأطفال (إعداد قناوي ومحمد)، وذلك بعد التأكد من الخصائص السيكومترية لهما. وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين وعي الوالدين ببعض حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما، كما أظهرت النتائج وجود فروقًا دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات أطفال الوالدين (الأكثر وعيًا والأقل وعيًا) في مطالب النمو لأطفالهما لصالح الوالدين الأكثر وعيًا. كما أظهرت نتائج البحث وجود فروقًا دالة احصائيًا بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في الوعي بحقوق الطفل لصالح الأمهات، وعدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف نوع الطفل، وكذلك عدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف عمر الوالدين. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف المستوى التعليمي للوالدين.

الكلمات المفتاحية: الطفولة المبكرة، حقوق الطفل، خصائص النمو، وعي الوالدين.

The relationship between parental awareness of the children's rights and growth requirement kindergarten in light of some variables

Dr. Fatma Abdullah Mohammed Alagla

Assistant Professor of Early Childhood

Department of Early Childhood, College of Education, King Saud University

Abstract: The study aimed to identify the relationship between parental awareness of certain children's rights and the growth requirement of their children in light of some variables. To achieve the purposes of the study, the descriptive approach was used on a sample of (116) children between the ages of 3 and 8, as well as the mothers or fathers of these children in Riyadh, Saudi Arabia. The child's awareness measure (prepared by the researcher) and a battery testing of some aspects of children's development (prepared by Kanawi and Muhammad) were applied after confirming their psychometric characteristics. The study found a statistically significant correlation at the level of (0.01) between parental awareness of certain children's rights and growth requirement in their children, and the results also showed statistically significant differences between the means of scores of parents (who have the most conscious and the least conscious parents) in the growth requirement of their children in favor of parents who have the most conscious. In addition, there is statistically significant difference between the means of scores of both fathers and mothers in their awareness of children's rights in favor of mothers. There is no statistically significant difference in awareness of the children's rights due to the gender of the child, as well as there is no statistically significant difference in awareness of the children's rights due to the age of the parents. Moreover, there is no statistically significant difference in awareness of children's rights due to parents' educational level.

Keywords: Early childhood, Children rights, Growth requirement, Parental awareness.

المقدمة

عنيت الشريعة الإسلامية بالطفل فجعلت له حقوقًا، وعملت على حمايته والمحافظة عليه منذ كونه جنينًا في بطن أمه، وشرعت له من الأحكام ما يكفل استمرار نموه، وأوجبت عقوبة على من يتعد عليه، ومن ضمن حقوق الطفل حسن المعاملة، والرأفة، والرفق، والرعاية، والحماية، والتأديب، واتباع الطريقة المثلى في تربيته وتأديبه وتوجيهه. وقد ذكر العمودي (٢٠١٩) أن القرآن الكريم قد كفل للطفل حقوقًا عظيمة في جميع مراحل نموه، وتبدأ هذه الحقوق قبل ولادته، من تكوين الأسرة المسلمة التي تقوم على أسس وثيقة وعلاقة شرعية وطيدة، مراعيًا فيها حسن اختيار الزوجين مما يضمن حق الطفل في التربية الصالحة، باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع.

وقد تنامى الاهتمام بالأطفال في المشهد العالمي وأقر المجتمع الدولي حقوق الطفل عبر وثائق دولية في وقت مبكر من قيام المنظمات الدولية، منذ عشرينات القرن الماضي، ابتداءً بإعلان اتحاد غوث الأطفال لحقوق الأطفال عام ١٩٢٣، مرورًا بإعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤، وإعلان الاتحاد الدولي لرعاية الأطفال عام ١٩٤٨، وإعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩، واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، كما أقره مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال عام ١٩٩٩، ووثيقة نحو "عالم مناسب للأطفال" عام ٢٠٠٢، ونداء "العمل الإنساني من أجل الأطفال للعام ٢٠٢٠" (منظمة الأمم المتحدة اليونسيف، ٢٠٢٠ أ).

كما ظهر جليًا الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الطفل من خلال عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية والتي منها: المؤتمر الدولي "حقوق الطفل والمراهقة: دور الطفولة والمراهقة في المشاركة الفعالة في المجتمع من أجل إدماجهم في المواطنة النشطة" في برشلونة عام ٢٠٠٢، ومؤتمر "حقوق الطفل العربي بين المواثيق الدولية والرؤى الإقليمية" في الشارقة عام ٢٠٠٦، ومؤتمر "حقوق الطفل من منظور تربوي" في القاهرة عام ٢٠٠٩، والمؤتمر الدولي السادس لمركز جيل البحث العلمي حول "الحماية الدولية للطفل بعد بدء نفاذ البروتوكول الاختياري الثالث" في لبنان عام ٢٠١٤، وكذلك المؤتمر الرابع عشر للأطفال "حقوق الطفل جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان" في رام الله عام ٢٠١٧ (اليونسيف، ٢٠٢٠ ب).

وصدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٢/ ٠٩/ ١٩٩٥ لانضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية حقوق الطفل المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع التحفظ على المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أصبحت المملكة طرفًا عام ٢٠١٠ م في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع وبغاء الأطفال

واستغلالهم في المواد الاباحية، وكذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (اليونسيف، ٢٠٢٠ ب).

واتخذت المملكة العربية السعودية خطوات فعالة لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المقرّة من الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية بما ينسجم مع خطط التنمية الوطنية وخصوصيتها، في مجالات الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر والجوع (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩) واحرزت تقدمًا بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتي تتعلق بالصحة وحماية الأطفال من الإيذاء، والقضاء على عمل الأطفال والفقر والاستغلال، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، وقد صدر قرار من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٤ بأن يكون التعليم الزاميًا لمن هم في سن السادسة وحتى الخامسة عشرة، كما صدر مرسوم ملكي عام ٢٠٠٥ بالموافقة على نظام العمل الذي شمل منع تشغيل أي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة ومنع دخوله أماكن العمل (لجنة حقوق الطفل، ٢٠١٤). وتم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للطفولة، وفتح خط هاتفي لمساعدة الأطفال في إطار برنامج الأمان الأُسري الوطني، وأوصت اللجنة بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بشأن بعض الموضوعات —على سبيل المثال– تعريف الطفل، وزواج الأطفال، وعدم التمييز، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والتعذيب وإساءة المعاملة، والأطفال في المنازعات المسلحة، وقضاء الأحداث (اليونسيف، ٢٠١٦).

وقد ذكر Chopra (2015) أن من أهم حقوق الطفل الواجب مراعاتها هي توفير الغذاء والمأوى والملابس والاحتياجات الصحية، والتعليم، وحماية الأطفال من سوء المعاملة، والعيش في بيئة آمنة غير معرض من التمييز والتعصب من الآخرين، ومشاركة الرأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم. وأضاف كل من (Desai and Goel (2018 إلى ضرورة تنشئة الطفل في أسرة مستقرة، واتباع أسلوب ديمقراطي في التعامل مع الأبناء، والسعي المستمر من قبل أفراد الأسرة لمساندة الطفل في جميع مراحل حياته. في حين أشار Khazova (2019) إلى ضرورة إعطاء الأبوين أطفالهم الحرية في اتخاذ قراراتهم وفقًا للمرحلة العمرية التي يمرون بها.

وأوضحت دراسة Kaul et al. (2019) أن الوالدين المتسلطين شديدي السيطرة أو التحكم في أبنائهم، يؤثر تعاملهم في مستوى ثقة الأبناء بأنفسهم وبمن حولهم، وفي القيمة الذاتية لديهم، في حين أن الأبوين الذين يوطدون علاقتهم بأبنائهم، ويراعون بمرونة المراحل النمائية لأبنائهم يمكن أن يساعدوا في زيادة ثقة الأبناء وفاعليتهم وتوكيد ذاتهم.

ويشير الوعي بأنه الفهم وسلامة الإدراك، أي إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به (كريشان، ٢٠١٤، ٢٦). كما يعرف كل من Esenta et al. (2017) الوعي بأنه معرفة الفرد وإدراكه للانفعالات والمشاعر، وأساليب تفكيره وتفكير الآخرين بصورة واقعية، مع تحديد نقاط القوة والضعف في الصفات الشخصية.

واستهدفت دراسة Carolyn (2011) الكشف عن التوازن بين حقوق الطفل ومسئولية الآباء من منظور أنظمة الأسرة، وأوضحت أن الطفل يولد في نظام بيولوجي ونفسي واجتماعي كبير في وقت مبكر من الحياة، يجب أن يشمل تفاعل الطفل مع الآباء، ولا شك أن هذا النظام يجب أن يطور كلاً من مسئوليات الآباء وتعزيز حقوق الأطفال. فالأطفال لديهم حقوق، حق الرعاية والحماية، والحق في التعلم وتوسيع المعرفة وتعميقها. ويجب تغيير نمط الآباء في تعاملهم؛ وذلك لاستيعاب ومراعاة المظاهر ومطالب النمو للطفل. لذا يجب تثقيف الآباء والأمهات بشأن مطالب النمو المتغيرة في مرحلة الطفولة وغيرها، واحترام التغيرات التي تطرأ على مسئوليات الآباء بخصوص حقوق الأبناء. فإرشاد الآباء لا زال مهمًا؛ ففي ضوء خصائص النمو المتغيرة تتغير مسئوليات الآباء تجاه أبنائهم.

وقد تناول البحث الحالي عددًا من حقوق الطفل على والديه وهي: الحق في البقاء والصحة، والحق في الرعاية الأسرية، والحق في التعليم، والحق في المشاركة، والحق في الحماية، قد وذكرت جميعها في اتفاقية حقوق الطفل وفي أكثر من مادة منها: الحق في الحماية من التمييز، والمصالح الفضلى للطفل، وتطبيق الحقوق، وتوجيه الأبوين وتنمية قدرات الأطفال، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والحق في الاسم والجنسية، والحق في الهوية، وعدم الفصل بين الوالدين، ولم شمل الأسرة، وحماية إخراج الأطفال من بلدانهم بشكل غير قانوني، والحق في حماية الحياة الخاصة، والحق في الحماية من الإهمال وكافة أشكال العنف، والحق في الصحة والحياة الآمنة، والحق في الحصول على مستوى معيشة ملائم، والحق في التعليم، والحق في الحماية من الأعمال الشاقة، والحق في الحماية من جميع أشكال الاستغلال والتعذيب، وتعريف الأطفال والبالغين بكافة بنود اتفاقية حقوق الطفل، والتأكد من أن جميع الأطفال يتمتعون بجميع حقوقهم.

ولا شك أن لمرحلة الطفولة المبكرة العديد من مطالب النمو التي يتم فيها النمو بأبعاده المختلفة، وهذا النمو يؤثر على حياة الفرد المقبلة، وتترسخ فيها أسس الشخصية الإنسانية ومعالمها في التكوين النفسي الذي يتميز بالنمو السريع في جميع مراحل الطفولة فهي مرحلة خصبة تتأثر بعملية التنشئة النفسية الاجتماعية الإنسانية. وأوضح الزغول والهنداوي (٢٠٢٠) أن لكل مرحلة نمائية حاجات وخصائص مختلفة ينبغي على أولياء الأمور والمعلمين الوعي بها وبمتطلباتها لما في ذلك من مساعدة لهم في التعامل مع هذه مطالب النمو بصورة صحيحة تختصر عليهم الوقت والجهد، وتفتح أبواب التواصل الفعال.

وبحسب نظرية بياجيه فإن النسق النمائي للفرد يتصف بعمليات من التوازن واختلال التوازن، وذلك كنتيجة لمدى توافق الفرد في مرحلة عمرية معينة وما تتصف به من تغيرات مميزة مع البيئة بما تفرضه من ضغوط ومدى ما تحققه من مطالب نمو الفرد في تلك المرحلة. وإذا كان لكل مرحلة عمرية طبيعتها التي تتمثل في التغيرات النمائية المتوقعة وفي مطالب النمو وشروط الرعاية الواجب تحقيقها، فإن لكل مرحلة صعوباتها المحتملة التي قد يتعرض لها الفرد في مرحلة معينة نتيجة للتناقض أو اختلال التوازن بين طبيعة التغيرات النمائية المتوقعة في تلك المرحلة ومتطلباتها من الرعاية من ناحية، والضغوط الاجتماعية المفروضة على الطفل من ناحية أخرى. وبناءً على نظرية أريكسون فإن النمو في الطفولة هو فترات من الأزمات المحتملة التي تظهر في عدد من المشكلات التي يمكن أن تتحول من مشكلات عادية إلى مشكلات غير عادية أو مرضية إذا لم تلق حاجات النمو عند الطفل رعاية وإشباعًا مناسبين (الزغول، ٢٠١٢).

وتشير مختلف المدارس والأطر النفسية في مجال علم نفس النمو والتربية أن الطفل كائن متكامل وأن هناك علاقة تفاعل وارتباط بين مختلف جوانب نموه ومحيطه الذي يعيش به، ومن غير المجدي التركيز على تنمية جانب واحد للطفل مهما كانت أهميته دون باقي الجوانب، فمن الضروري تحقيق التنمية المتكاملة الشاملة للطفل في مختلف جوانبه، وقد تناول البحث الحالي عدد من جوانب نمو الطفل:

- النمو الحركي: ويشمل التغيرات التي تطرأ على سلوك الطفل الحركي خلال حياته، كما يعبر عنه بمجموعة الحركات والمهارات والقدرات الحركية التي يمكن ملاحظتها، ونمو العضلات الكبيرة والدقيقة، والتآزر الحركي البصري. وهذا النمو وإن عبر عن نفسه في حركات بدنية مطلقة، فإنه نمو يستخدم فيه ويتخلله الإدراك والعقل والوجدان والقيم (علي، ٢٠١١).
- النمو اللغوي: يتحدد بمهارة الاستماع ومهارة التعبير أو التحدث ومهارة التواصل اللغوي واكتساب المدلولات اللفظية التي تعبر عن المفاهيم والإعداد للكتابة والتهيئة للقراءة. وترتبط اللغة في كثير من جوانبها بالنمو العقلي للطفل، فالطفل من خلال ذكائه وقدراته العقلية المختلفة يكتسب ما يساعده على الاتصال بوالديه لإشباع حاجاته الأساسية ثم بعدها يكتسب ما يساعده على الاتصال بأقرانه والآخرين ليستطيع أن يقيم علاقة اجتماعية معهم، ومن ثم تساعد اللغة بمفرداتها المختلفة على قيام الطفل بهذا الاتصال يساعده في ذلك ذكاءه وقدراته العقلية النامية، ولذلك تبدو العلاقة بين مظاهر النمو اللغوي وعناصر النمو العقلي علاقة وثيقة (بوزياني وخالدي، ٢٠١٨).
- النمو العقلي والمعرفي: يمر الطفل بعدد محدد من المراحل التي تختلف كل منها عن الأخرى في خصائصها النوعية وفي نوع الأبنية والعمليات العقلية المنطقية التي تتوفر عندها. وعرف زهران النمو المعرفي بأنه زيادة قدرة

الطفل على معالجة الأعمال المعقدة نتيجة لما يحدث من تغيرات في العمليات العقلية مثل التفكير والإدراك والتخيل وحل المشكلات وتكوين المفاهيم ويطلق عليها العمليات المعرفية. ويرى بياجيه أن النمو المعرفي هو تحسن ارتقائي منظم للأشكال المعرفية التي تنشأ من تاريخ خبرات الفرد، وهدفه تحقيق نوع من التوازن بين عمليتي التمثل والمواءمة (الزغول، ٢٠١٢).

- النمو الخلقي: هو جملة التغيرات النوعية التي تطرأ على الأحكام الأخلاقية للفرد أثناء نموه، وهو نمو مقدرة الشخص على التمييز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ، من خلال تطوير منظومة من القيم الأخلاقية تسهم في تعليم الفرد كيفية التصرف بشكل أخلاقي (2019) Khazova. ويشير كولبي وكولبيرج (١٩٨٧) إلى النمو الخلقي بأنه الكيفية التي يستدل بها الأفراد للحكم على بعض المعضلات الأخلاقية والقيمية، وينبني هذا الاستدلال إما على أساس الخضوع لمعايير المجتمع، أو احترام القانون، أو على أساس المبادئ الأخلاقية العامة (Lind, 1989) ويربط بياجيه بين البناء الفكري والمفاهيم الأخلاقية للأفراد في المستويات العمرية المختلفة.

وأكد التراث الأدبي والدراسات السابقة على ضرورة إعطاء الطفل كافة حقوقه الجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية، ففي محاولة كشف اتجاهات الأطفال والوالدين نحو حقوق الطفل وإدراك العلاقات الأسرية قامت Morine (2000) بدراسة هدفت الكشف عن تصور الأطفال والوالدين عن الطرق الصحيحة للتنشئة. تكونت عينة البحث من ٣٢ طالبًا من طلاب الصف الخامس والسادس الابتدائي مع آبائهم، وتم استخدام مقاييس لمتغيرات البحث المختلفة (مقياس الاتجاهات نحو حقوق الطفل- مقياس المشاركة الوالدية- مقياس الاستقلال العاطفي— مقياس اتخاذ القرار الأسري). أظهرت النتائج أن استجابات أفراد العينة على مقياس الاتجاهات نحو حقوق التنشئة تطابقت بين عينة الأطفال وعينة الآباء، بينما ارتبطت استجابات العينتين على مقياس الاتجاهات نحو حق الحكم الذاتي بفرص الأطفال لاتخاذ قرارات في الأسرة. ولم تكن هناك فروق دالة إحصائيًا بين عينة الأطفال وعينة الآباء في اتجاهاتهم نحو حقوق التنشئة.

وتساءلت دراسة Chan et al. (2002) عن تفاوت الممارسات المتعلقة بالأطفال بتفاوت الثقافات، فقد أجرى الباحثون دراستهم على المجتمع السنغافوري باستفتاء المهنيين (الأطباء، الممرضين، المحامين، المعلمين، أفراد من الشرطة، أفراد من العاملين في الخدمات الاجتماعية) وعددهم ١٢٥٢ ومجموعة أخرى من العامة وعددهم ٤٠١ شخص بعدد من التصرفات التي تعتبر من أنواع الإساءة البدنية. وتوصل البحث إلى أن "حرق الطفل بأعقاب السجائر أو بالماء الساخن أو أشياء أخرى ساخنة" و"ربط الطفل" صنفا على أنهما نوعان من السلوكيات غير المقبولة

إطلاقًا لدى المجموعات المهنية الستة، بالإضافة إلى مجموعة العامة. وأشارت ثلاثة أرباع العينة إلى اعتبار أن "هز الطفل بعنف" غير مقبول على الإطلاق، مع إشارة بقية المشاركين في العينة إلى أن ذلك قد يكون مقبول أحيانًا، أما فيما يتعلق بسلوك "صفع الطفل على الوجه" و "ضرب الطفل بالعصا"، فقد تفاوتت الآراء تفاوتًا كبيرًا؛ فضرب الطفل بالعصا لقي قبولاً أوسع من خلال إشارة الغالبية من المشاركين إلى أنه قد يكون مقبولاً أحيانًا. نتائج هذا البحث تتفق مع ما أشارت إليها دراسات سابقة مثل دراسة Fung and Chow (1998) ودراسة Elliott et al.(2000) حيث تبين أن المهنيين يحملون أفكارًا مختلفة عما يمكن تسميته سوء معاملة الأطفال.

وتوصلت دراسة العمري (٢٠٠٣) إلى علاقة أساليب إساءة معاملة الطفل من قبل الوالدين والمعلمين وظهور اضطرابات القلق والاكتئاب عند الأطفال، بينما لم تجد الباحثة علاقة بين إساءة معاملة الأطفال من قبل الوالدين والمعلمين واضطراب المخاوف النوعية لدى الأطفال. كما وجدت الباحثة أن الإساءة البدنية من قبل الأب هي أكثر أساليب إساءة المعاملة تطبيقًا بنسبة ٤٣,٢٪ يليها معاملة المعلمة بنسبة ٤٠٪ ثم معاملة الأم بنسبة ١٦,٨٪، وأن بعد الإساءة النفسية من قبل الأم هي أكثر أساليب الإساءة التي يدركها الطفل، يليها إساءة معاملة المعلمة ثم معاملة الأب. ولم يجد البحث فروقًا دالة إحصائيًا بين الأم العاملة وغير العاملة، وكذلك ترتيب الطفل في الأسرة والمستوى الاقتصادي للأسرة. أيضًا وجد البحث فروقًا دالة إحصائيًا في تعليم الأب لصالح الأب الأمي في إساءة المعاملة البدنية والنفسية، وفروقًا دالة إحصائيًا بين المستوى الاقتصادي للأسرة في الإساءة النفسية والدرجة الكلية لأساليب الإساءة لصالح الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

وحاولت دراسة Chen (2004) إعادة تقييم التجربة التايوانية في مجال حقوق الأطفال والتعرف على الاتجاهات المختلفة للعقاب البدني في مرحلة الطفولة. وقد تم استطلاع رأي ٢٥١ طالبًا من طلاب الجامعة تراوحت أعمارهم ما بين ٢٠-٢٢ سنة، وتم استخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية. وتوصل البحث إلى أن معنى العقاب في تايوان قد تأثر بعوامل القسوة والتحكم، وحد من تطور حقوق الطفل قصور الوعي بالقوانين والمفاهيم الخاصة بحقوق الطفل. وتوصلت (اللعبون، ٢٠١٥) في دراسة أجرتها على وعي المرأة السعودية العاملة بحقوق الطفل على عينة من منسوبات لجان الحماية الاجتماعية. وتناول البحث الوعي في مجال الرعاية الصحية، والنماء والتعليم، والمشاركة، والحماية من كافة أشكال العنف والإساءة. وكانت من أهم النتائج أن ٦٠٪ من مجتمع البحث لم يطلعن ولا يعرفن شيئًا عن نصوص الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، وأيضًا ٣٠ % من المبحوثات يرون عدم تفعيل مواد ونصوص الاتفاقية داخل المؤسسة.

وعلى الجانب الآخر فنظرًا لأهمية مطالب النمو لدى الأطفال وتأثرها ببعض العوامل فقد تم تناولها بدراسة Rao et al. (2019) التي هدفت إلى تحديد العلاقة بين مستويات نمو أطفال مرحلة الطفولة المبكرة والمستوى الاقتصادي للدول التي يعيشون فيها، وتمثلت العينة الإجمالية التي تم تحليلها ٤٧١٢ طفلًا، وقد شملت تلك المستويات في كل من المستوى: اللغوي، الاجتماعي، الإدراكي، الانفعالي، وقد كشف البحث عن أن النمو الاقتصادي للدول (كمبوديا، والصين، ومنغوليا) يؤثر بشكل كبير على مستويات نمو الأطفال بخاصة النمو اللغوي والاجتماعي لديهم.

ويلاحظ من استعراض الدراسات العربية والأجنبية أن النظرة للطفولة وحقوق الطفل قد جاءت متباينة بتباين المجتمعات والفلسفات التي تستند إليها، إلا أنها بمجملها أغفلت تأثير وعي الوالدين وثقافتهما بحقوق الطفل، والدور المحوري المهم للأسرة في عملية نمو الطفل البدني والمعرفي والاجتماعي والانفعالي والخلقي، خاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة به ومخاطرها.

كما أن هذا الموضوع لم ينل عناية واهتمام الباحثين من حيث النظرية والممارسة؛ لمعرفة مدى وعي الأهل بحقوق الطفل، وما يترتب على هذا الجهل من الانتقاص من حقوقه الأساسية الجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية، مما يعيق مظاهر النمو المختلفة ويؤدي إلى حرمان الطفل من الرعاية الضرورية وإهماله، وقد تمتد المشكلة وتؤدي إلى الإساءة البدنية والنفسية والتعدي عليه، وما يترتب على ذلك من ظهور الاضطرابات المختلفة لدى الطفل الأمر الذي يعيق نموه حسب معايير النمو المتوقعة لسنه.

ونتيجة للإحساس بمشكلة البحث نتيجة الاطلاع على الدراسات السابقة، ترى الباحثة أن وعي الوالدين بحقوق الطفل وخصائصهم النمائية في حاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث؛ ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث.

مشكلة البحث

جاء هذا البحث استجابة لما ورد في الملاحظات الختامية في تقرير منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ٢٠٢٠ حول تطبيق بنود اتفاقية حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية، كما أكدت العديد من الدراسات مثل دراسة Carolyn (2011) على ضرورة الكشف عن التوازن بين حقوق الطفل ومسئولية الآباء من منظور أنظمة الأسرة، وأوضحت أن الطفل يولد في نظام بيولوجي ونفسي واجتماعي كبير في وقت مبكر من الحياة، و دراسة العمري (٢٠٠٣) إلى علاقة أساليب إساءة معاملة الطفل من قبل الوالدين والمعلمين وظهور اضطرابات القلق والاكتئاب عند الأطفال، و دراسة Chen (2004) التى أكدت على ضرورة إعادة تقييم التجربة التايوانية في مجال حقوق الأطفال والتعرف على الاتجاهات المختلفة للعقاب البدني في مرحلة الطفولة.

ومن هذا المنطلق برزت الحاجة إلى التعرف على العلاقة بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب لنمو لطفل الروضة، والتعرف على الفروق في مستوى وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو في ضوء بعض المتغيرات.

أسئلة البحث

سعي البحث الحالي الاجابة عن الاسئلة التالية:

١. هل توجد علاقة بين مستوى وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما في مرحلة الروضة؟
٢. هل توجد فروق بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل بين (وعي مرتفع/ منخفض) في واقع نمو الأطفال في مجالات النمو المتنوعة؟
٣. هل توجد فروق في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقًا لمتغير نوع الوالد(الاباء—الامهات) ونوع الطفل (ذكر- أنثى) وعمر الوالدين (الأم- الأب) ومستويات التعليم المختلفة للوالدين؟

أهداف البحث

هدف البحث إلى ما يلي:

١. التعرف علي طبيعة العلاقة بين مستوي وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما في مرحلة الروضة.
٢. الكشف عن الفروق بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل بين (وعي مرتفع /منخفض) فى واقع نمو الأطفال في مجالات النمو المتنوعة.
٣. الكشف عن الفروق في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقًا لمتغير نوع الوالد (الاباء – الامهات) ونوع الطفل (ذكر- أنثى) وعمر الوالدين (الأم- الأب) ومستويات التعليم المختلفة للوالدين.

فروض البحث

اختبر البحث الحالي الفروض التالية:

١. لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما.
٢. لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل (وعي مرتفع/منخفض) في مطالب النمو لهم.
٣. لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل.
٤. لا توجد فروق دالة إحصائيًا في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقًا لمتغير نوع الطفل (ذكر- أنثى).
٥. لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الأعمار المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل.

٦. لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستويات التعليم المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يسعى من **الناحية النظرية** إلى إلقاء الضوء على أحد المواضيع المهمة في مجال حقوق الطفل التي لم تنل حظها الكافي من البحث في مرحلة الطفولة المبكرة، خاصة في المجتمع السعودي. لذا يمكن اعتبار هذا البحث من الدراسات القليلة التي تبحث في موضوع وعي الوالدين بالحقوق النفسية والجسدية والثقافية والاجتماعية للطفل في هذه المرحلة الحساسة من حياة الفرد وتأثير الوعي بحقوق الطفل على خصائصه النمائية، ومدى اختلاف الوعي باختلاف المتغيرات الديموجرافية مثل العمر ومستوى التعليم لكل من الأم والأب. وكذلك تكمن أهمية هذا البحث في محاولة الكشف عن معتقدات الآباء والأمهات عن حقوق الطفل في مرحلة الطفولة. كما تم عرض مختصر لبعض المواثيق الدولية لحقوق الطفل مثل الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي صدر في عام ١٩٢٤ م والمسمى (إعلان جنيف) وميثاق حقوق الطفل العربي الصادر عام ١٩٨٣ م، وجهود المملكة العربية السعودية في سبيل تحسين واقع الطفل والتي جمعت بين حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية وحقوق الطفل حسب إعلان جنيف.

أما عن أهمية البحث من **الناحية التطبيقية** فتتمثل فيما يقدمه هذا البحث من اقتراحات وتوصيات تربوية للآباء والمعلمين وكل من له علاقة بالطفل من مؤسسات تعليمية ودور رعاية بعمل برامج إرشادية ودورات تدريبية وتوعوية لهم على اختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية، للتعريف بحقوق الطفل في مرحلة الطفولة لإدراك ضرورة إعطائها كاملة غير منقوصة للطفل في المنزل والمدرسة وفي كل مكان؛ لأن الاهتمام بالطفل هو استثمار في مستقبله، وبناء في شخصيته ليصبح إنسانًا قويمًا ومواطنًا صالحًا ينشأ وهو قابل لمواجهة تحديات العصر.

مصطلحات البحث

وعي الوالدين بحقوق الطفل Parental awareness of the children's rights

ويعرف وعي الوالدين بحقوق الطفل إجرائيًا في هذا البحث بأنه إدراك الوالدين لحقوق الطفل إدراكًا مباشرًا، يتوجب معه معرفة الوالدين بما يجب عليهم الالتزام به وما يقدمانه وهي ما يتوقع أن يقدمه الوالدان للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة من رعاية جسدية، ونفسية، واجتماعية، وثقافية، وتتمثل في الحقوق التالية: الحق في البقاء والصحة، الحق في الرعاية الأسرية، الحق في التعليم، الحق في المشاركة، الحق في الحماية الحماية، ويقاس بمقياس وعي الوالدين بحقوق لطفل المعد لهذا الغرض.

حقوق الطفل Children rights

تعرف كلمة الحق في اللغة بأنها "الثابت الذي لا يسوغ إنكاره" (الجرجاني، ١٩٨٣). وتنص المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) على أن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". والمقصود بالطفل في هذا البحث الذي يبلغ ما بين ٣- ٨ سنوات، ويتميز بالنمو السريع في القدرات الجسمية والمعرفية واللغة والمهارات المختلفة، كما يتميز بالاستقلال التدريجي إلى جانب زيادة الميل للعب والحركة. ويبدأ طفل هذه المرحلة في التوافق مع البيئة الخارجية واكتساب العادات والتقاليد السائدة في الوسط الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه، وكل تطور في جانب يؤثر في جوانب النمو الأخرى ويتأثر به.

تعرف التميمي (٢٠١٢) حقوق الطفل بأنها "مجموعة المطالب الثابتة الواجبة للطفل والملزمة لغيره، والتي لا تتحقق الحياة الكريمة للطفل إلا بها، وبها تتحقق التنمية الكاملة للفرد والمجتمع". بينما عرفها كل من (الزبون والمواضية والمواجدة، ٢٠١٦، ٧٣٢) بأنها مجموعة شاملة من القواعد القانونية لحماية الأطفال ورفاهيتهم التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع التي ينبغي تعزيزها وتنفيذها.

مطالب النمو Growth requirement

تعرف بأنها مجموعة المظاهر الجسمية والعقلية والاجتماعية والحركية واللغوية والانفعالية والأخلاقية لدى الطفل، وهذه المظاهر مترابطة فيما بينها، وتؤثر سلبًا وإيجابًا في بعضها البعض (الزغول، ٢٠١٢، ١٧٥). وتعرف مطالب النمو إجرائيًا في هذا البحث بأنها خصائص النمو التي تميز الطفل، والتي تشمل النمو الحركي والنمو المعرفي واللغوي، والانفعالي، والاجتماعي، والخُلقي.

منهج البحث وإجراءاته

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي، وذلك بمقارنة مجموعات البحث (الوالدين) الأكثر وعيًا والأقل وعيًا في خصائص أبنائهم النمائية، وفقًا لمتغير نوع الطفل، ولعمر الوالدين، والمستوى التعليمي للأم والأب في مدى وعيهم بحقوق الطفل السعودي في مرحلة الطفولة المبكرة.

عينة البحث

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية، إذ تكونت من ١١٦ طفلاً تراوحت أعمارهم ما بين (٣-٨ سنوات) في مدينة الرياض وأيضًا أمهات أو آباء هؤلاء الأطفال.

أدوات البحث

(١) مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل:

الهدف من المقياس: صممت الباحثة المقياس لقياس إدراك الوالدين لحقوق الطفل إدراكًا مباشرًا، وهو ما يتوقع أن يقدمه الوالدان للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة من رعاية جسدية ونفسية، وثقافية واجتماعية وفقًا لاحتياجتهم ومطالب نموهم نموا سليما يتفق ومطالب ومعايير نمو الأطفال في تلك المرحلة، وتتمثل في الحقوق التالية: الحق في البقاء والصحة، الحق في الرعاية الأسرية، الحق في التعليم، الحق في المشاركة، الحق في الحماية.

خطوات إعداد المقياس:

- الاطلاع على بعض الأطر النظرية والدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بوعي الوالدين بحقوق الطفل، مثل: دراسة Kiral (2019) ، دراسة كحول والخوالدة (٢٠١٥) ، دراسة Ceka and Murati (2016) ، دراسة Carolyn (2011).
- الاطلاع على المقاييس السيكولوجية في مجال وعي الوالدين بحقوق الطفل بصفة عامة، ومنها: مقياس الوعي بحقوق الأطفال إعداد المرسومي (٢٠١٣)، ومقياس اسحاق (٢٠١٠).
- استطلاع رأي نخبة من الأساتذة المتخصصين في علم النفس التربوي والقياس والتقويم ورياض الأطفال.

وبناءً على ما سبق، قامت الباحثة ببناء مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل في صورته الأولية.

الصورة الأولية لمقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل:

صاغت الباحثة عبارات المقياس في صورته الأولية من (٧٦) فقرة موزعة على خمسة أبعاد وهي: الحق في البقاء والصحة، الحق في الرعاية الأسرية، الحق في التعليم، الحق في المشاركة، الحق في الحماية، وأسلوب ليكرت الثلاثي (نعم– غير متأكد– لا) تختار العينة منها ما يتسق مع وجهة نظرهم.

ثم عُرضت الصورة الأولية للمقياس على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في علم النفس التربوي والقياس والتقويم ورياض الأطفال، حيث طُلب من المحكمين تحديد وضوح العبارات وسلامة اللغة التي صيغت بها، ومناسبة العبارات للأبعاد التي تنتمي إليها، وإضافة أي اقتراحات يرونها مناسبة.

وأسفرت آراء المحكمين عن رصد نسب اتفاق الأساتذة المحكمين على كل مفردة من مفردات المقياس، وحذف العبارات التي لم تصل إلى نسبة اتفاق ٨٠ % بين المحكمين، وتعديل مضمون بعض العبارات التي يجعلها ملائمة أكثر، والتخلص من التكرار داخل عبارات المقياس.

وبعد الأخذ بآراء الأساتذة المحكمين، صاغت الباحثة عبارات المقياس مرة أخرى، وبذلك أصبح المقياس بعد التحكيم مكونًا من (٧٠) فقرة (ملحق رقم ١).

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١): عدد العبارات التي تم استبقاؤها بعد التحكيم وحصلت على نسبة اتفاق ٨٠٪ على الأقل لمقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل

م	الأبعاد	عدد العبارات في صورته بعد التحكيم
١	حق البقاء والصحة	٢٠
٢	الحق في الرعاية الأسرية	١٩
٣	الحق في التعليم	١٦
٤	الحق في المشاركة	٥
٥	الحق في الحماية	١٠
	الإجمالي	**٧٠**

- تطبيق المقياس بعد التحكيم على العينة (١١٦) من آباء أو أمهات الأطفال في المرحلة العمرية (من ٣ إلى ٨) سنوات.
- تم تصحيح المقياس بناءً على بدائل الاستجابات (نعم – غير متأكد –لا)، حيث وزعت الدرجات على الاستجابات على التوالي (٢– ١–٠).

صدق المقياس:

تم التحقق من صدق مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل وأبعاده المختلفة من خلال:

١/ الاتساق الداخلي

تم حساب الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للبعد الذى يقيسه، وهذا ما توضحه الجداول في ملحق (٢).

ثبات المقياس:

تم حساب الثبات بمعادلة ألفا– كرونباخ، وتراوحت معاملات ثبات الأبعاد ما بين (٥٨٣, ٠) و(٨١٨, ٠)، بينما بلغ معامل ثبات المقياس ككل (٧٩٨, ٠)، وجميعها قيمًا مرتفعة تشير إلى اتساق وثبات درجات المقياس، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٢): معاملات الثبات للدرجات الفرعية والدرجة الكلية لمقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل بطريقة ألفا– كرونباخ

م	الأبعاد والمقياس ككل	معاملات الثبات بألفا – كرونباخ
١	حق البقاء والصحة	٠,٦٦٦
٢	الحق في الرعاية الأسرية	٠,٦٦٩
٣	الحق في التعليم	٠,٨١٨
٤	الحق في المشاركة	٠,٧٢٧
٥	الحق في الحماية	٠,٥٨٣
	المقياس ككل	**٠,٧٩٨**

(٢) بطارية مطالب النمو للأطفال:

- **وصف البطارية:**

تم اعتماد بطارية اختبارات لبعض جوانب النمو لأطفال الروضة (إعداد قناوى ومحمد)، وتتألف هذه البطارية من ستة اختبارات، تغطي ستة جوانب هي الجانب الحركي، والمعرفي، واللغوي، والانفعالي، والاجتماعي، والخلقي. ويتم تعبئتها من الأم أو الأب أو من يقوم مقامهما (ملحق ٣)، ويوجد أمام كل عبارة الاختيارات التالية (نعم، أحيانًا، نادرًا، لا) وتعطى درجات (٣، ٢، ١، صفر) على التوالي باستثناء العبارات السالبة والموضحة في الجدول (٢) فتتبع عكس هذا التدريج.

ويتم حساب الدرجة الكلية للمفحوص بجمع درجاته في الفئات الأربع لكل اختبار، وعلى الآباء والأمهات تحديد مدى انطباق كل عبارة على المفحوص وذلك بوضع علامة (√) أمام العبارة في الخانة التي تنطبق على الطفل، وتدل الدرجة المرتفعة على معدل مرتفع من النمو، والعكس صحيح.

ويوضح الجدول التالي عدد العبارات التى يتألف منها كل اختبار من اختبارات البطارية السالب منها والموجب، كما يعرض الجدول (٣) العبارات السالبة التى يشتمل عليها كل اختبار من الاختبارات الستة التى تتألف منها بطارية الاختبارات الحالية.

جدول (٣): الابعاد المتضمنة في البطارية وعدد عباراتها

الابعاد	العبارات الموجبة	العبارات السالبة		المجموع
		أرقامها	عددها	
١-النمو الحركي	١٦	٤-٧-٨-١٦-٢٠-٢١	٦	٢٢
٢-النمو المعرفي	١٧	٢-٥-١٠-١٤-١٧-١٩-٢٤	٧	٢٤
٣-النمو اللغوي	١٥	٥-٨-١٠-١٦-١٩	٥	٢٠
٤-النمو الانفعالي	١٥	٧-١٣-١٤-١٧-١٨-١٩-٢٢-٢٣	٨	٢٣
٥-النمو الاجتماعي	١٤	٥-٦-١١-١٥-١٨-٢٠-٢١	٧	٢١
٦-النمو الخلقي	١٦	١-٤-٧-٨-١٤-١٩-٢٢	٧	٢٣

الاتساق الداخلى:

تم التحقق من صدق بطارية مطالب النمو للأطفال وأبعادها المختلفة من خلال تم حساب الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط درجة كل عبارة بالدرجة الكلية للاختبار، وملحق (٤) يوضح ذلك.

(ج) ثبات البطارية:

تم حساب الثبات بمعادلة ألفا- كرونباخ، وتراوحت معاملات ثبات الأبعاد ما بين (٧٦٧, ٠) و(٨٨٠, ٠)، بينما بلغ معامل ثبات البطارية ككل (٩٥٢, ٠)، وجميعها قيمًا مرتفعة تشير إلى اتساق وثبات درجات البطارية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٤): معاملات الثبات للدرجات الفرعية والدرجة الكلية لبطارية مطالب النمو للأطفال بطريقة ألفا- كرونباخ

م	الأبعاد والبطارية ككل	معاملات الثبات بألفا – كرونباخ
١	النمو الحركي	٠,٨٤٦
٢	النمو المعرفي	٠,٨٨٠
٣	النمو اللغوي	٠,٨٧٧
٤	النمو الانفعالي	٠,٧٦٧
٥	النمو الاجتماعي	٠,٨٠٢
٦	النمو الخلقي	٠,٨٠٠
	المقياس ككل	**٠,٩٥٢**

وصف أفراد عينة البحث:

يقوم هذا البحث على عدد من المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة البحث كالتالي:

جدول (٥): البيانات الأولية لعينة البحث

المتغير	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نوع الطفل	ذكر	٥٨	٥٠,٠٠
	أنثى	٥٨	٥٠,٠٠
	الإجمالي	١١٦	١٠٠
صلة القرابة بالطفل	الأب	١٧	١٤,٦٦
	الأم	٩٩	٨٥,٣٤
	الإجمالي	١١٦	١٠٠
العمر	أقل من ٢٥ سنة	٢	١,٧٢
	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة	٥٧	٤٩,١٤
	من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	٤٨	٤١,٣٨
	من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة	٦	٥,١٧
	٥٥ سنة فأكثر	٣	٢,٥٩
	الإجمالي	١١٦	١٠٠
المؤهل التعليمي	متوسط	١	٠,٨٦
	ثانوى	٩	٧,٧٦
	جامعي	٧٥	٦٤,٦٦
	فوق الجامعي	٣١	٢٦,٧٢
	الإجمالي	١١٦	١٠٠

يوضح الجدول السابق البيانات الأولية لعينة البحث وفق المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة البحث.

(ب) النتائج المتعلقة بفرضيات البحث:

أولاً: اختبار صحة الفرضية الأولى:

للتحقق من صحة الفرضية "لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما"، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون بين وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما.

جدول (٦): معاملات الارتباطات بين وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما

وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل / مطالب النمو	وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل
النمو الحركي	٠,٢٠٦*
النمو المعرفي	٠,٢٣٣**
النمو اللغوي	٠,٢٣٤**
النمو الانفعالي	٠,٢٨٧**
النمو الاجتماعي	٠,٢٩٦**
النمو الخلقي	٠,٢٨٧**
مطالب النمو ككل	٠,٢٦٦**

* دالة إحصائيًا عند مستوى (α=٠,٠٥) ** دالة إحصائيًا عند مستوى (α=٠,٠١)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ومطالب النمو لدى أطفالهما ككل هو (٠,٢٦٦) وهو ارتباط دال إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية، بمعنى أنه كلما زاد وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل زادت مطالب النمو ككل والعكس صحيح، ووجود ارتباط دال بين أبعاد مطالب النمو ووعي الوالدين ببنود حقوق الطفل فيما عدا مع النمو الانفعالي.

ثانيًا: اختبار صحة الفرضية الثانية

للتحقق من صحة الفرضية "لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل (وعي مرتفع/منخفض) في مطالب النمو لهم "، قامت الباحثة بحساب قيمة (ت)

للمقارنة بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل (وعي مرتفع / منخفض) في مطالب النمو لهم، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٧): قيمة (ت) ودلالتها الاحصائية للفرق بين مستويات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل كما تنص عليه وثيقة حقوق الطفل (وعي مرتفع / منخفض) في مطالب النمو لهم

م	مطالب النمو	مستوى الوعي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	النمو الحركي	الاقل وعيًا	٢٩	٤٦,٠٧	١٠,٣٢	٢,٣١	٠,٠٥ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٥١,٦٢	٧,٧٩		
٢	النمو المعرفي	الاقل وعيًا	٢٩	٥٢,٤١	١٠,٤٥	٣,٢٢	٠,٠١ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٥٩,٦٩	٦,٢٦		
٣	النمو اللغوي	الاقل وعيًا	٢٩	٤٦,٢٨	٨,٧١	٢,٦٩	٠,٠١ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٥١,٧٦	٦,٦٩		
٤	النمو الانفعالي	الاقل وعيًا	٢٩	٣٦,٠٣	٧,٣٠	٠,١٦	غير دالة
		الأكثر وعيًا	٢٩	٣٦,٣٨	٩,٤٤		
٥	النمو الاجتماعي	الاقل وعيًا	٢٩	٤٣,١٧	٨,٦٤	٢,٩٦	٠,٠١ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٤٩,٣٤	٧,١٩		
٦	النمو الخلقي	الاقل وعيًا	٢٩	٣٩,٩٣	١٠,٢٤	٢,٨٠	٠,٠١ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٤٦,٤٥	٧,٢٤		
	مطالب النمو ككل	الاقل وعيًا	٢٩	٢٦٣,٩٠	٤٧,٤٠	٢,٩٩	٠,٠١ لصالح الأكثر وعيًا
		الأكثر وعيًا	٢٩	٢٩٥,٢٤	٣٠,٥٢		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) بين درجات متوسطي درجات أطفال الوالدين (الأكثر وعيًا والأقل وعيًا) في مطالب النمو ككل وأبعادها لصالح الوالدين الاكثر وعيًا بحقوق أطفالهم، فيما عدا النمو الحركي توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لصالح الوالدين الأكثر وعيًا بحقوق أطفالهم، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بالنسبة للنمو الانفعالي، وهذا يعني أن الوالدين الأكثر وعيًا بحقوق أطفالهم مطالب النمو لاطفالهم أعلى من الوالدين الأقل وعيًا بحقوق أطفالهم فيما عدا النمو الانفعالي.

ثالثًا: اختبار صحة الفرضية الثالثة

للتحقق من صحة الفرضية "لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في الوعي بحقوق الطفل"، قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) للمقارنة بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل"، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٨): قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية للفرق بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل

م	الأبعاد	صلة القرابة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	حق البقاء والصحة	الأب	١٧	٢٠,٢٤	٤,٦٨	١,٥٧	غير دالة
		الأم	٩٩	٢٢,١٠	٣,٣٨		
٢	الحق في الرعاية الأسرية	الأب	١٧	٢٤,٢٤	٣,٩٩	١,٩٧	غير دالة
		الأم	٩٩	٢٦,٢٠	٢,٥٣		
٣	الحق في التعليم	الأب	١٧	٢٤,٤٧	٤,٦٤	٢,٦١	٠,٠٥ لصالح الأم
		الأم	٩٩	٢٧,٥٤	٣,٣٨		
٤	الحق في المشاركة	الأب	١٧	٨,٢٤	١,٦٠	٢,٨٤	٠,٠١ لصالح الأم
		الأم	٩٩	٩,٣٧	٠,٩٨		
٥	الحق في الحماية	الأب	١٧	١٣,٤١	١,٢٣	٠,١٣	غير دالة
		الأم	٩٩	١٣,٤٥	١,٤٣		
المجموع الكلي		**الأب**	**١٧**	**٩٠,٥٩**	**١١,٦٢**	**٣,٧١**	**٠,٠١ لصالح الأم**
		الأم	**٩٩**	**٩٨,٦٧**	**٧,٦١**		

دلت نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) بين درجات متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ككل والحق في المشاركة لصالح الامهات، وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) في الحق في التعليم لصالح الامهات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الآباء والأمهات في حق البقاء والصحة والحق في الرعاية الأسرية والحق في الحماية، وهذا يعني أن الأمهات أكثر وعيًا بحقوق الطفل من الآباء في حقوق الطفل ككل والحق في المشاركة والحق في التعليم، في حين أنه هناك توافق بين الآباء والأمهات في حق البقاء والصحة والحق في الرعاية الأسرية، والحق في الحماية.

رابعًا: اختبار صحة الفرضية الرابعة

للتحقق من صحة الفرضية "لا توجد فروق دالة إحصائيًا في الوعي بحقوق الطفل وفقاً لمتغير نوع الطفل (ذكر- أنثى)"، قامت الباحثة بحساب قيمة (ت) للمقارنة في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقًا لمتغير نوع الطفل (ذكر- أنثى)، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

جدول (٩): قيمة (ت) ودلالتها الإحصائية للفرق في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقاً لمتغير نوع الطفل (ذكر- أنثى)

م	الأبعاد	نوع الطفل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
١	حق البقاء والصحة	ذكر	٥٨	٢١,٩٣	٣,٧٣	٠,٣١	غير دالة
		أنثى	٥٨	٢١,٧٢	٣,٥٦		
٢	الحق في الرعاية الأسرية	ذكر	٥٨	٢٥,٨٦	٢,٨٠	٠,١٩	غير دالة
		أنثى	٥٨	٢٥,٩٧	٢,٩٣		
٣	الحق في التعليم	ذكر	٥٨	٢٧,٢٨	٣,٣٠	٠,٥٥	غير دالة
		أنثى	٥٨	٢٦,٩٠	٤,١٤		
٤	الحق في المشاركة	ذكر	٥٨	٩,١٦	١,١٢	٠,٤٨	غير دالة
		أنثى	٥٨	٩,٢٦	١,١٩		
٥	الحق في الحماية	ذكر	٥٨	١٣,٥٠	١,٢٩	٠,٤٠	غير دالة
		أنثى	٥٨	١٣,٤٠	١,٥١		
المجموع الكلي		**ذكر**	**٥٨**	**٩٧,٧٢**	**٨,٠٣**	**٠,٣٠**	**غير دالة**
		أنثى	**٥٨**	**٩٧,٢٤**	**٩,٤٦**		

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين درجات وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل وفقاً لمتغير نوع الطفل (ذكر- أنثى)، وهذا يعني أن هناك توافق بين الوالدين على حقوق الطفل باختلاف نوع الطفل (ذكر- أنثى).

خامساً: اختبار صحة الفرضية الخامسة

بالنسبة للفرضية "لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين الأعمار المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ".

استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق بين الأعمار المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل.

جدول (١٠): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق في أبعاد وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل تبعا لمتغير عمر الوالد

م	الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	حق البقاء والصحة	بين المجموعات	١٠٥,١٠	٤,٠٠	٢٦,٢٧	٢,٠٦	غير دالة
		داخل المجموعات	١٤١٣,٤٥	١١١,٠٠	١٢,٧٣		
		المجموع	١٥١٨,٥٥	١١٥,٠٠	–		
٢	الحق في الرعاية الأسرية	بين المجموعات	٣٣,٠٢	٤,٠٠	٨,٢٥	١,٠١	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٠٤,١٢	١١١,٠٠	٨,١٥		
		المجموع	٩٣٧,١٤	١١٥,٠٠	–		
٣	الحق في التعليم	بين المجموعات	٢١٩,٠٠	٤,٠٠	٥٤,٧٥	٤,٤٠	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٨٠,١٤	١١١,٠٠	١٢,٤٣		
		المجموع	١٥٩٩,١٤	١١٥,٠٠	–		
٤	الحق في المشاركة	بين المجموعات	٣,٧١	٤,٠٠	٠,٩٣	٠,٦٩	غير دالة
		داخل المجموعات	١٤٩,٣٢	١١١,٠٠	١,٣٥		
		المجموع	١٥٣,٠٣	١١٥,٠٠	–		
٥	الحق في الحماية	بين المجموعات	١,١٩	٤,٠٠	٠,٣٠	٠,١٥	غير دالة
		داخل المجموعات	٢٢٣,٥٠	١١١,٠٠	٢,٠١		
		المجموع	٢٢٤,٦٩	١١٥,٠٠	–		
المجموع الكلي		**بين المجموعات**	**٨٨٠,٠١**	**٤,٠٠**	**٢٢٠,٠٠**	**٣,٠٩**	**غير دالة**
		داخل المجموعات	**٧٩٠٢,٩٥**	**١١١,٠٠**	**٧١,٢٠**		
		المجموع	**٨٧٨٢,٩٧**	**١١٥,٠٠**	**–**		

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل ككل وأبعاده بين أعمار الوالدين المختلفة فيما عدا الحق في التعليم، وباستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية تبين أن اتجاه الفروق لصالح الأعمار (من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة).

سادسًا: اختبار صحة الفرضية السادسة

بالنسبة للفرضية "لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين مستويات التعليم المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل ". استخدمت الباحثة اختبار (One Way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق بين مستويات التعليم المختلفة للوالدين في وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل.

جدول (١١): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق في أبعاد وعي الوالدين ببنود حقوق الطفل تبعًا لمتغير المؤهل التعليمي

م	الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	حق البقاء والصحة	بين المجموعات	١٨,٣٤	٣,٠٠	٦,١١	٠,٤٦	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٠٠,٢٢	١١٢,٠٠	١٣,٣٩		
		المجموع	١٥١٨,٥٥	١١٥,٠٠	–		
٢	الحق في الرعاية الأسرية	بين المجموعات	١٧,١٩	٣,٠٠	٥,٧٣	٠,٧٠	غير دالة
		داخل المجموعات	٩١٩,٩٥	١١٢,٠٠	٨,٢١		
		المجموع	٩٣٧,١٤	١١٥,٠٠	–		
٣	الحق في التعليم	بين المجموعات	٦٦,٠٣	٣,٠٠	٢٢,٠١	١,٦١	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥٣٣,١٠	١١٢,٠٠	١٣,٦٩		
		المجموع	١٥٩٩,١٤	١١٥,٠٠	–		
٤	الحق في المشاركة	بين المجموعات	١,٩٠	٣,٠٠	٠,٦٣	٠,٤٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٥١,١٣	١١٢,٠٠	١,٣٥		
		المجموع	١٥٣,٠٣	١١٥,٠٠	–		
٥	الحق في الحماية	بين المجموعات	٦,٢٤	٣,٠٠	٢,٠٨	١,٠٧	غير دالة
		داخل المجموعات	٢١٨,٤٥	١١٢,٠٠	١,٩٥		
		المجموع	٢٢٤,٦٩	١١٥,٠٠	–		
المجموع الكلي		**بين المجموعات**	**٥٧,٢٨**	**٣,٠٠**	**١٩,٠٩**	**٠,٢٥**	**غير دالة**
		داخل المجموعات	**٨٧٢٥,٦٩**	**١١٢,٠٠**	**٧٧,٩١**		
		المجموع	**٨٧٨٢,٩٧**	**١١٥,٠٠**	**–**		

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في مقياس وعي الوالدين بحقوق الطفل ككل وأبعاده بين المؤهلات التعليمية المختلفة، وهذا يعني أن عينة البحث من مؤهلات تعليمية مختلفة يتوافقون على حقوق الطفل.,

يتضح مما سبق وجود علاقة ارتباطية ما بين مستوى وعي الآبا بحقوق الطفل وبين ممارساتهم التربوية التي تفضي الى تحقيق مستويات النمو الطبيعية لاطفالهم نتيجة لثقافة الوالدين المرتفعة أصلا والتي تضمنت معرفتهم بحقوق الأطفال. فالمعرفة بحقوق الطفل مثلا من جانب معلم المرحلة الابتدائية لن تمنعه من ضرب الأطفال اما المعلم الذي يمتلك الثقافة التربوية والسيكولوجية المرتفعة فيمكنه ان يوظف معرفته لتحقيق النمو الأفضل لتلامذته وذلك بغض النظر عن معرفته باتفاقيات حقوق الطفل او عدم معرفته بها.

مناقشة النتائج

تشير نتائج الفرضية الأولى إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو ككل لدى أطفالهما.

ويرجع ذلك إلى أن ثقافة المجتمع السعودي تقوم على ضرورة الوعي الاباء بحقوق ابنائهم والسعي نحو توفير بيئة ملائمة لتحقيق مطالب النمو لديهم، كما أن سعي الدولة إلى زيادة نشر ثقافة وعي الوالدين بحقوق أطفالهم لما لها من دور فعال في تنشه جيل واعي ومفكر.

ويرجع ذلك إلى أنه كلما زاد وعي الوالدين بحقوق الطفل؛ أدى ذلك إلى تقديم الرعاية والعناية بغذائه ونظافته ومظهره، وحمايته من الأخطار، وإعطاء الطفل الحرية في اللعب، وحقه في التربية والتعليم والتوجيه والإرشاد، وحقه في الشعور بالأمن النفسي والأسري، وحقه في الشعور بالعدل والمساواة، وحقه في التعبير عن ذاته، والشعور بالانتماء، والمعاملة الكريمة والضروريات الأخرى، مما يحسن من جوانب النمو عند الطفل النفسي والمعرفي والاجتماعي والأخلاقي، والتغلب على الضغوط النفسية التي تواجه الأطفال.

كما ترجع الباحثة إلى أن وعي الوالدين بحقوق الطفل يزيد من التفاعل بين الأطفال وآبائهم وأمهاتهم، ومما يترتب عليه من النتائج الإيجابية، والتي تظهر مجددًا في معاملاتهم لأبنائهم فيما بعد، ومساعدة الطفل في التنشئة في بيئة سليمة وآمنة، وكفيلة بجميع متطلبات المراحل العمرية المختلفة. وأن التعاون مع الأبناء ومشاركتهم في وضع أهداف مستقبلية تتناسب وقدراتهم وإمكانياتهم العقلية والنفسية ينسجم مع ممارسة حقوقهم بشكل ملائم.

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الجعفري (٢٠١٣) Wijemanne (2017) وعبد الحميد وهلال (٢٠١٧)(2018) Çanakç إلى أن تشجيع الآباء لأطفالهم في الاعتماد على النفس، وإعطائهم الفرصة لاستكشاف البيئة المحيطة بهم، وتوفير الأمن العاطفي للأطفال يؤدي إلى نضج الطفل من النواحي النفسية والعقلية، مما يمنع من حدوث اضطرابات انفعالية أو ظهور مشكلات سلوكية.

كما اتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة Migdady and AlMigdadi (2014) عن تأثير أساليب المعاملة الوالدية في مستوى تكيف الأطفال داخل الغرفة الصفية، والتي تمثلت أهمها في تدريب الآباء على الطرق الفعالة للتفاعل مع أطفالهم في المستقبل، وتوعية الوالدين بخصائص أطفالهم النمائية، سواء في مرحلة الطفولة أو في مراحل لاحقة، كما تتفق مع نتائج دراسة العبادسة وجهاد وأبو يوسف (٢٠١٨) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين أعراض الاضطراب النفسي لدى الأم ومعظم جوانب نمو أطفالهن.

وتشير نتائج الفرضية الثانية إلى وجود فروقًا دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات أطفال الوالدين (الأكثر وعيًا والأقل وعيًا) في مطالب النمو لأطفالهما لصالح الوالدين الأكثر وعيًا، وترجع الباحثة أن الوالدين الأكثر وعيًا بحقوق أطفالهم يوفرون بيئة صحية؛ تجعل أطفالهم ينمون بشكل طبيعي على عكس الوالدين الأقل وعيًا بحقوق أطفالهم يجعلون أطفالهم أقل ثقة في أنفسهم.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع ما أشارت إليه دراسة kaul et al.(2019) أن الوالدين المتسلطين شديدي السيطرة والتحكم في أبنائهم تتأثر ثقة الأبناء بأنفسهم وبمن حولهم، وفي القيمة الذاتية لديهم، في حين أن الأبوين الذين يوطدون علاقتهم بأبنائهم، ويراعون المراحل النمائية لأبنائهم يمكن أن يساعدوا في زيادة ثقة الأبناء وفاعليتهم وتوكيد ذاتهم.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع دراسة Voicu et al.(2015)وWijemanne (2017) بأن الكثير من الأطفال يعانون من العديد من المشكلات التي مصدرها الأسرة والمجتمع، كالرفض والإهمال، أو الإسراف في الحماية، والتوتر والنزاع في الأسرة.

وتشير نتائج الفرضية الثالثة إلى وجود فروقًا دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات كل من الآباء والأمهات في الوعي بحقوق الطفل لصالح الأمهات، وترجع الباحثة هذا إلى أن الأمهات أكثر اتصالاً بالطفل ويقضون فترة زمنية أطول من الآباء، ومن ثم تمارس الأمهات كافة الحقوق مع أطفالهن.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع ما أشارت إليه دراسة اللعبون (٢٠١٥) إلى وعي المرأة السعودية بحقوق الطفل، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة العمري (٢٠٠٣) أن الإساءة البدنية من قبل الأب هي أكثر شيوعًا من أساليب إساءة المعاملة.

وتشير نتائج الفرضيات من الرابعة إلى الثامنة إلى عدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف نوع الطفل، وكذلك عدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف عمر الوالدين وكذلك بالنسبة لمتغير المهنة. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق في الوعي بحقوق الطفل تعزى لاختلاف المستوى التعليمي للوالدين.

وترجع الباحثة ذلك أن الوعي بحقوق الطفل أمر لا يرجع إلى نوع الطفل سواء ذكرًا أو أنثى، فالأسرة تعي أن كلاهما لهم نفس الحقوق، وكذلك الأمر بالنسبة لاختلاف عمر الوالدين، وأن شعور الوالدية لا يختلف حسب المهنة؛ فهو شعور إنساني لكلا الوالدين مهما كانت مهنتهم ومستواهم التعليمي.

وتتفق نتائج البحث الحالي مع ما أشارت إليه دراسة رمضان (١٩٩٥) إلى أن متغيرا المؤهل الدراسي والتخصص لا يرتبطان بممارسة وتطبيق المعلمات لحقوق الطفل التربوية في المرحلة الابتدائية، بينما ترتبط الخبرة بتطبيق وممارسة حقوق الطفل داخل المدرسة، وكذلك تتفق مع نتائج دراسة بخيت (٢٠٠٠) التي لم تجد فروقًا بين أفراد العينة من المعلمات في متغيرات العمر وعدد سنوات الخبرة والتخصص الدراسي والمؤهل الدراسي في إدراكهن لحقوق الطفل من خلال (حق التعليم، حق العدل، حق اللعب)، وتتفق مع نتائج دراسة مطر وشريم (٢٠١٣) إلى عدم وجود فروق في الجوانب المعرفية والجسدية والاجتماعية وفي الأداء الكلي للمقياس بين أطفال الأمهات العاملات وأطفال الأمهات غير العاملات، وعدم وجود فروق تعزى للتفاعل ما بين عمل الأم ونوع الطفل.

ومن منطلق أن هناك علاقة بين الوعي بحقوق الطفل ومطالب النمو تتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج دراسة العبادسة وجهاد وأبو يوسف (٢٠١٨) التي توصلت إلى وجود فروق في معظم جوانب نمو الأطفال بحسب المستوى الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للأسرة لصالح المستوى المرتفع، وكذلك مع نتائج دراسة Rao et al. (2019) التي توصلت إلى أن النمو الاقتصادي للدول (كمبوديا، الصين، منغوليا) يؤثر بشكل كبير على مطالب النمو للأطفال بخاصة النمو اللغوي والاجتماعي.

التوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات هي:

- التأكيد على حق الطفل في الحصول على حقوقه التامة كما جاءت في المواثيق الدولية، واتفاقية حقوق الطفل، أيًا كان لونه أو جنسه أو عرقه أو انتمائه، فحقوق الطفل هي جزء من حقوق الإنسان.
- ضرورة زيادة وعي الوالدين بحقوق الطفل لما لها من تأثير واضح على مستقبل الأطفال، فالاستثمار في الأطفال هو استثمار حقيقي له مردود ايجابي على المجتمع.
- عقد دورات تدريبية وورش تعليمية لكل من له تعامل مع الأطفال لتأهيلهم بشكل فعال؛ ليتمكنوا من تنمية الجوانب الانفعالية والاجتماعية والحركية والمعرفية والخلقية واللغوية للأطفال، والاستفادة من البرامج المعدة لهذا الغرض ونشر الوعي حول حقوق الأطفال وكيفية رعايتهم.
- الحرص على تضمين حقوق الطفل في مناهج وزارة التعليم العامة والتعليم الجامعي، خاصة كليات التربية، وذلك تنفيذًا لاتفاقية حقوق الطفل وبالتنسيق بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والوزارات المختلفة على جميع مستويات الحكومة.
- يجب تنشئة الأطفال على ثقافة حقوق الطفل لأنه ليس لحقوق الطفل معنى ما لم ترتبط بخبرات الطفل اليومية والممارسات التي يتبعها أولياء الأمور والمعلمات والمعلمين بشكل منتظم.
- ضرورة أن تتولى الدولة ضمان الحماية والرعاية اللازمتين لرفاهية الطفل، مراعية حقوق وواجبات والديه أو أوصيائه أو غيرهم من الأفراد المسؤولين قانونًا عنه، وتتخذ تحقيقًا لهذا الغرض جميع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة حسب الشريعة الإسلامية واتفاقية حقوق الطفل.
- مراجعة دقيقة لجميع القوانين المحلية المتعلقة بالأطفال واللوائح الإدارية ذات الصلة بغية التأكد من قيامها على الحقوق وتطابقها مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل في البنود التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

اسحاق، أمل. (٢٠١٠). وعي معلمات رياض الأطفال ببعض بنود اتفاقية حقوق الطفل وأثره على مفهوم الذات الإيجابي لطفل الروضة بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

بخيت، صفية. (٢٠٠٠). إدراك معلمات المرحلة الابتدائية بمدينة مكة المكرمة حقوق الطفل المسلم، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

بوزياني، فاطمة الزهراء وخالدي، هشام. (٢٠١٨). النمو العقلي واللغوي عند الطفل. دراسات أدبية: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية. ٢١، ١٠٣-١٠٨.

التميمي، نوف. (٢٠١٢). حق الطفل السعودي في الالتحاق برياض الأطفال في ضوء جهود الدولة ووعي المجتمع. مجلة الطفولة العربية. ٥٣(١٤)، ٩-٤٥ .

الجرجاني، علي. (١٩٨٣). كتاب التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجعفري، ممدوح. (٢٠١٣). التربية الأسرية في مواجهة معوقات الإبداع لطفل ما قبل المدرسة. المؤتمر الدولي الرابع بعنوان: طفل اليوم أمل الغد. كلية رياض الأطفال: جامعة الإسكندرية. (١) سبتمبر.

رمضان، آمال. (١٩٩٥). وعي المعلمات ببعض حقوق الطفل في التربية الإسلامية ومدى تحقيقه في المرحلة الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جدة.

الزبون، سليم والمواضية، رضا والمواجدة، بكر. (٢٠١٦). درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني. دراسات، العلوم التربوية.

الزغول، عماد. (٢٠١٢). مبادئ علم النفس التربوي. الامارات: دار الكتاب الجامعي.

الزغول، عماد والهنداوي، علي. (٢٠٢٠). مدخل إلى علم النفس. عمان: دار المسيرة.

العبادسة، أنور وحماد، إبراهيم وأبو يوسف، محمد. (٢٠١٨). الاضطراب النفسي لدى الأمهات وعلاقته بخصائص أطفالهن النمائية في ضوء المستوى الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للأسرة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. ٢٦(١)، ١-٢٠.

عبد الحميد، أسماء وهلال، سميحة. (٢٠١٧). المخاوف الاجتماعية وعلاقتها بتقدير الذات لدى طفل الروضة. مجلة الطفولة والتربية، جامعة الإسكندرية- كلية رياض الأطفال. ٢٩(٩)، ١٥-٤٩.

العمري، نادية. (٢٠٠٣). العلاقة بين أساليب إساءة معاملة الطفل من قبل الوالدين والمعلمين وبعض الاضطرابات النفسية كما يدركها الطفل بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، الرياض.

العمودي، فهمي. (٢٠١٩). حقوق الطفل قبل الولادة من خلال القرآن الكريم. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، (٤٣)، ٢٨٧-٣٠٤.

علي، عبدالخالق. (٢٠١١). دراسات في مناهج وطرق التعليم في رياض الأطفال. مكتبة المتنبي: الدمام.

كحول، إلهام والخوالدة، محمد. (٢٠١٥). ثقافة حقوق الطفل بين الفكر التربوي الإسلامي، والشرائع الدولية والفكر التراثي الشائع. مجلة جامعة القدس المفتوحة. ٩(٣)، ٧٥-١٠٧.

كريشان، عبد الله. (٢٠١٣). أثر الثورة المعلوماتية الإعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني ٢٠١٠-٢٠١٢. عمان: دار الجنان.

اللعبون، جميلة. (٢٠١٥). وعي المرأة السعودية العاملة بحقوق الطفل: دراسة ميدانية مطبقة على منسوبي لجان الحماية الاجتماعية. مجلة شؤون اجتماعية. (١٢٥)، ٩-٤٢.

المرسومي، ليلى. (٢٠١٣). الوعي بحقوق الطفل من منظور أولياء الأمور والمربين في رياض الأطفال في مدينة بغداد. مجلة البحوث التربوية والنفسية بجامعة بغداد. (٣٩)، ٢٣٩-٢٦٨.

مطر، جيهان وشريم، رغدة. (٢٠١٣). الفروق النمائية في الجوانب المعرفية والجسدية والاجتماعية لدى أطفال الأمهات العاملات وغير العاملات في مدينة عمان. دراسات، العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، ١(٤٠)، ٢٤١-٢٥٢.

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف). (١٩٨٩). اتفاقية حقوق الطفل، مسترجع من:
https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف). (٢٠١٦). مسترجع من:
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx?CountryCode=SAU&Lang=AR

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف). (٢٠٢٠ أ). يونسيف لكل طفل. مسترجع من:
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/childre/

منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف). (٢٠٢٠ ب). اتفاقية حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، CRC/C/SAU/CO/3-4 مسترجع من:
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/crc.aspx

منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٩). تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. مسترجع من:
https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/328585/A72_11Rev1-ar.pdf

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Çanakç, A. (2018). Çocukluk Dönemi Gelişim Özellikleri ve Din Eğitimi: Sorunlar ve Çözüm Önerileri Üzerine Bir Araştırma. *Turkish Journal of Religious Education Studies.* (6) 1, 51 -93.

Carolyn, S. (2011) Integrating the Rights of the Child with the Responsibility of the Parent. *Forum on Public Policy Online*, (20) 1, 1-10.

Ceka, A. & Murati, R. (2016). The Role of Parents in the Education of Children. *Journal of Education and Practice*, (7) 5, 61-64.

Chan J.; Elliott J., Chow, Y., & Thomas, J. (2002). Does Professional and Public Opinion in Child Abuse Differ? *Child Abuse Review*, (11) 6, 359 -379.

Chen, T. (2004). *Children's rights and childhood discipline in contemporary Taiwan*., Doctoral dissertation, University of Essex, United Kingdom, England.

Chopra, G. (2015). *Child Rights in India Challenges and Social Action*. Institute of Home Economics University of Delhi New Delhi, India.

Desai, M.; Goel, S. (2018). *Child Rights Education for Participation and Development Primary Prevention*. Tata Institute of Social Sciences Mumbai, Maharashtra: India.

Dorđić,V.; Tubić,T., & Jakšić, D. (2016). The Relationship between Physical, Motor, and Intellectual Development of Preschool Children. *Annual International Scientific Conference Early Childhood Care and Education*, ECCE, 12- 14 May, Moscow, Russia.

Ellington, A. S. (2011). *The Role of Family Time on a Young Child 's Overall Development*. Doctoral dissertation, School of The University of Alabama, Tuscaloosa, Alabama.

Elliott, J.; Thomas, J.; Chan, J. & Chow, Y. (2000). Professional and Public Perceptions of Child Abuse and Neglect in Singapore. *Singapore Children's Society*, (6) 1, 30- 42.

Esentaş,M., Özbey,S.,& Güzel,P. (2017). Self-Awareness and Leadership Skills of Female Students in Outdoor Camp. *Journal of Education and Training Studies*, (5)10, 197-206.

Fung D., Chow, M. (1998) Doctors and Lawyers Perspectives of Child Abuse and Neglect in Singapore. *Singapore Medical Journal*, (39)4 , 160-165.

Kaul, K., Konantambigi, R. & Anant, S. (2019). Child temperament and emotion socialization by parents and its influence on emotion regulation by children. *Journal of Indian Association for Child and Adolescent Mental Health*. (15)2, 13-33.

Khazova, O. A. (2019) *International Children's Rights Law: Child and the Family*. in: Kilkelly, U. & Liefaard, T. International Human Rights of Children. National Research University

"Higher School of Economics", Faculty of Law, Moscow, Russia.

Kiral, B. (2019) The Rights and Responsibilities of Parents According to the Views of Teachers. *Asian Journal of Education and Training*. (5) 1, 121 - 133.

Lind, G. (1989). Measuring Moral Judgment: A Review of 'The Measurement of Moral Judgment' by Anne Colby and Lawrence Kohlberg. Human Development. 32. 388-397. 10.1159/000276491.

Morine, S. L. (2000). *Children's and Parents' attitudes towards children's rights and perceptions of family relationships*. Doctoral dissertation, Ontario Institute for Studies in Education of the University of Toronto.

Migdady, Y. M. & AlMigdadi, M. H. (2014). Parents' Interaction Styles and their Relationship with the Level of Adaptation of Children in Classroom. *Dirasat, Educational Sciences*, (41)1, 1- 22.

Rao, N., Richards, D. & Jin Sun, J. (2019). Early childhood education and child development in four countries in East Asia and the Pacific. *Early Childhood Research Quarterly*, (47) 2, 169 - 181.

Voicu, C., Anghel, A., & Savu-Cristescu, M. (2015). Parental Education for Children′s Rights. Procedia- Social and Behavioral Sciences, 191. doi: 10.1016/j.sbspro.2015.04.433

Wijemanne, H. (2017). Child Rights Imperatives for Children in Alternative Care. *Scottish Journal of Residential Child Care*, (16) 2 ,1 -10.